قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩١ لسنة ١٩٩٤

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بشأن تقديم معونة فنية بمبلغ ثلاثمائة ألف دينار كويتى للمساهمة فى تكاليف الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد دراسات الجدوى اللازمة لمشروع توفير المياه والصرف الصحى لمنطقة شمال البحر الأحمر

ئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مـادة وحيـدة)

ووفق على الخطاب المتبادل فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بشأن تقديم معونة فنية بمبلغ ثلاثمائة ألف دينار كويتى للمساهمة فى تكاليف الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد دراسات الجدوى اللازمة لمشروع توفير المياه والصرف الصحى لمنطقة شمال البحر الأحمر وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ ربيع الآخر ١٤١٥ هـ

(الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩٩٤ م) .

حســـنى مبـــارك

الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية

٥ ذو القعدة ١٤١٤هـ الموافق ١٦ أبريل ١٩٩٤ م

إشارة ص . ت :- ٢ عام ٤ - ١٩١

معالى السيد / وزير التعاون الدولى المحترم

القاهرة

جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ،

يطيب لى أن أحيط معاليكم علما بأن مجلس إدارة الصندوق الكويتى قد وافق بتاريخ ١٩٩٤/٤/٦ على تقديم معونة فنية مقدارها ثلاثمائة ألف دينار كويتى للمساهمة فى تكاليف الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد دراسات الجدوى اللازمة لمشروع توفير المياه والصرف الصحى لمنطقة شمال البحر الأحمر ، ومن المفهوم أنه سيتم استخدام المعونة الفنية المشار إليها آنفا وفقا للضوابط والإجراءات التالية :

١ - سيتم إعداد الدراسات المطلوبة من قبل مستشارين مؤهلين وذوى خبرة وكفاءة عالية يتم اختيارهم من بين قائمة موجزة من المستشارين الذين يتم الاتفاق عليهم بين حكومتكم الموقرة والصندوق ، وذلك لدعوتهم لتقديم مقترحات حسب ضوابط المهمة التى يتم الاتفاق عليها بين حكومتكم الموقرة والصندوق وسوف تقوم حكومتكم الموقرة والصندوق بتقييم عروض المستشارين عقب تقدمهم بها ، والاتفاق على أفضل العروض ، وعلى أن تقوم حكومتكم الموقرة بعد ذلك بدعوة المستشارين المعنيين لمناقشة مسودة اتفاقية تكليفهم بالمهام المعهودة إليهم وعرض مسودة الاتفاقية المذكورة على الصندوق للموافقة عليها قبل إبرامها مع المستشارين الذين يتم اختيارهم بالاتفاق مع الصندوق .

٢ - يقوم الصندوق بدفع تكاليف الخدمات الاستشارية المذكورة وذلك بحد أقصى قدره ثلاثمائة ألف دينار كويتى ، ومن ثم فإن التزام الصندوق بتقديم المعونة الفنية لتمويل تلك الخدمات لا يتعدى هذا المبلغ .

٣ - يقوم الصندوق بدفع الأجور والتكاليف المستحقة للمستشارين الموكل إليهم إعداد دراسات جدوى مشروع توفير المياه والصرف الصحى لمنطقة شمال البحر الأحمر مباشرة وفقا لشروط الاتفاقية التى تحدد واجباتهم والتى ستوقع بينهم وبين الحكومة المصرية ووفقا لأى تعديل يدخل عليها يتم الموافقة عليه من جانب الصندوق وسوف يأخذ الصندوق على عاتقه دفع الأجور والتكاليف المستحقة لأولئك المستشارين وذلك فى حدود المبلغ المشار إليه فى الفقرة السابقة .

٤ - فى حالة ما إذا أسفرت الدراسات الفنية والاقتصادية التى يجريها المستشارون عن إمكانية تنفيذ المشروع فإن المبالغ والتكاليف التى دفعها الصندوق للمستشارين الذين قاموا بدراسات الجدوى المذكورة الخاصة بالمشروع سيتم إدماجها تلقائيا فى قرض الصندوق لذلك المشروع فيما إذا قام بالإسهام فى تمويله . علاوة على ما تقدم فإنه سيتم اعتبار هذه المبالغ والتكاليف مسحوبة من القرض اعتباراً من تاريخ نفاذ اتفاقية هذا القرض ومن ناحية أخرى فإذا لم يعقب تنفيذ الدراسات التى يجريها المستشارون قيام الصندوق بإبرام اتفاقية قرض للمساهمة فى تكاليف تنفيذ المشروع ، فإن أى مبالغ سبق للصندوق أن دفعها للمستشارين الذين قاموا بإجراء تلك الدراسات لن يتم المطالبة بها من قبل الصندوق وستعد منحة للحكومة المصرية لا ترد .

٥ - تتعهد الحكومة المصرية بتقديم كافة أنواع العون والمساعدة للمستشارين الذين يقومون بإعداد الدراسة المطلوبة وذلك من أجل تسهيل مهامهم وتنفيذها بعناية وكفاءة .

طبقاً لما تقدم إذا ما لاقت المعونة الفنية التى يقدمها الصندوق وفقا للضوابط والشروط المذكورة آنفا موافقة حكومتكم الموقرة ، فإنه يرجى من معاليكم تبيان هذه الموافقة بالتوقيع على صيغة القبول الواردة فى نهاية هذا الخطاب ، ونسخته المرفقة من مفوض وفقا للقوانين المطبقة فى هذا الشأن فى جمهورية مصر العربية وإثبات تاريخ التوقيع على أن ترسل لنا إحدى النسختين بعد توقيعها مع التفويض اللازم لذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

صيغة القبول :

نؤكد قبولنا وموافقتنا على المعونة الفنية الواردة بهذا الخطاب وفقا للشروط التى جاءت بها .

التاريخ : ١٩٩٤/٥/١٧

المفوض بالتوقيع

من قبل جمهورية مصر العربية

(امضاء)

وزارة الخارجية

قرار وزير الخارجية

رقم ٩ لسنة ١٩٩٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٢فى خصوص الموافقة على الخطاب المتبادل فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بشأن تقديم معونة فنية بمبلغ ثلاثمائة ألف دينار كويتى للمساهمة فى تكاليف الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد دراسات الجدوى لمشروع توفير المياه والصرف الصحى لمنطقة شمال البحر الأحمر :

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٥/١/١ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٥/١/٤ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بشأن تقديم معونة فنية بمبلغ ثلاثمائة ألف دينار كويتى للمساهمة فى تكاليف الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد دراسات الجدوى لمشروع توفير المياه والصرف الصحى لمنطقة شمال البحر الأحمر .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٥/١/٤

صدر بتأريخ ١٩٩٥/١/١٩

وزير الخارجية

عمرو موسى